أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1995 إلى 2021)

The Impact of Tax Incentives on Economic Growth Outside the Hydrocarbons Sector in Algeria (Econometric Study From 1995 to 2021)

نور الدين دردوري[1,*]، عبد الله عنيشل[2]

[1] مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر) (Derdouri.noureddine@univ-ghardaia.dz)

[2] مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر) (Anichel.abdallah@univ-ghardaia.dz)

تاريخ الاستلام: 2023/12/11؛ **تاريخ القبول**: 2024/02/09؛ **تاريخ النشر**: 2024/07/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995-2021) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى. أما بالنسبة لبيانات الدراسة، فقد تحصلنا على المعطيات المتعلقة بالتحفيزات الجبائية من المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية بالجزائر، وعلى المعطيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات من موقعي الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر.

وأظهرت نتائج الدراسة أن التحفيزات الجبائية الخاصة بالضرائب غير المباشرة لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر بينما التحفيزات الجبائية الخاصة بالضرائب المباشرة فلها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر. وخلصت الدراسة إلى العديد من التوصيات، من بينها ضرورة إخضاع التحفيزات الجبائية لقواعد الحوكمة الضريبية وإلغاء التحفيزات الجبائية غير الفعالة.

الكلمات المفتاحية: تحفيزات جبائية، نمو اقتصادي، الجزائر.

تصنيف JEL: C01؛ E62؛ O32.

Abstract: This study aims to measure and analyze the impact of tax incentives on economic growth outside the hydrocarbon sector in Algeria during the period (1995-2021) using the multiple linear regression model of least squares method (OLS). We obtained data on tax incentives from the General Directorate of taxes, and data on economic growth from the websites of the National Bureau of Statistics and the Bank of Algeria.

The results of the study showed that tax incentives for indirect taxes have a positive impact on economic growth outside the hydrocarbon sector in Algeria. While tax incentives for direct taxes have a negative impact on economic growth outside of hydrocarbons in Algeria. The study concluded many recommendations, including the need to subject the tax incentives to the rules of tax governance and the abolition of ineffective tax incentives.

Keywords: Tax Incentives, Economic Growth, Algeria.

Jel Classification Codes: O32 ; E62 ; CO1

* المؤلف المرسل.

I– تمهيد :

تعتمد السياسة الضريبية على التوفيق بين الشمول ودعم النمو، ويتضح مفهوم الشمول في رفع الإيرادات الضريبية من خلال تصاعدية النظام الضريبي بزيادة عدد المكلفين وتوسيع الأوعية الضريبية مع مراعاة الجوانب الاجتماعية لدافعي الضرائب. بينما يتطلب تحقيق نمو اقتصادي قوي، تصميم ضرائب تحفز على الادخار والاستهلاك والاستثمار واستبعاد الضرائب التي من شأنها إحداث أثار سلبية على هذه العناصر، مع وضع إجراءات ضريبية تفضيلية ذات بعد تحفيزي تكون بديلا للإنفاق العام المباشر .

في الجزائر، وفي سياق الإصلاحات الضريبية المطبقة منذ سنة 1991، تم إدراج التحفيزات الجبائية كأحد أهم آليات النظام الضريبي، على الرغم من اعتبارها تحديا كبيرا للسياسة الضريبية في البلاد. كونها تخفض من الحصيلة الضريبية وأن أثارها في زيادة الوعاء الضريبي هي أثار مستقبلية متوسطة وطويلة الأجل .

من جهة أخرى، فإن التحولات التي يشهدها العالم حديثا وبالأخص الدول النامية، جعلت من الضروري على الجزائر التفكير في نموذج اقتصادي متنوع الأنشطة خارج قطاع المحروقات. وبما أن هدف أي نموذج اقتصادي هو تحقيق ودعم النمو، فإنه من الضروري وضع سياسات جبائية تخدم السياسة الاقتصادية العامة.

I.1– إشكالية الدراسة: على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1995–2021)؟

I.2– فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة سببية بين التحفيزات الجبائية والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- يوجد أثر إيجابي تمارسه التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- تساهم التحفيزات الجبائية في زيادة النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛
- تساهم السياسة الجبائية عن طريق التحفيزات الجبائية في تحقيق التنوع الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر.

I.3– أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

- قياس تكلفة التحفيزات الجبائية في الجزائر للفترة (1995-2021)؛
- دراسة تطور معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر ممثلا بالناتج الداخلي الخام لنفس الفترة ؛
- دراسة مدى تأثير التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج المحروقات لنفس الفترة؛
- معرفة دور السياسة الجبائية في تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر.

I.4– أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة مدى فعالية التحفيزات الجبائية كأحد أدوات السياسة الجبائية وأثرها في تطوير معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، لمعرفة مدى مساهمة السياسة الجبائية وأدواتها في تحقيق النمو الاقتصادي وفي دعم سياسة التنوع الاقتصادي في البلاد.

I.5– منهج الدراسة والأدوات المستخدمة: للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها، تم اعتماد المنهج الاستنباطي باستخدام أداة الوصف والتحليل لعرض الجزء النظري للدراسة، والمنهج الاستقرائي باستخدام القياس والتحليل مع اعتماد نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية ببرنامج Eviews13 لاختبار فرضيات الدراسة وتحديد نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة.

I.6– الدراسات السابقة: تناولت العديد من الدراسات إشكالية أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي، وقد اختلفت النتائج باختلاف بيئات الدراسة والعينات المختارة وكذلك أدوات القياس. وفي ما يلي بعض هذه الدراسات:

– دراسة Tedane & Sime (2017)[1]: "The Impact of Tax Incentives on Sectoral Economic Growth in Ethiopia" : سلطت الدراسة الضوء على مدى تأثير التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية في دولة إثيوبيا. وتهدف الورقة إلى دراسة العلاقة بين التحفيزات الجبائية والنمو الاقتصادي لكل قطاع على حدى باستخدام نماذج بيانات البانل Panelبين سنوات 2000 إلى 2016. وتشير نتائجها إلى وجود تأثير إيجابي وكبير للتحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي ككل، إلا أن تأثيرها يختلف باختلاف القطاعات، حيث تشهد بعض القطاعات تأثرا أقوى من غيرها بمتغير التحفيزات الجباية.

– دراسة Nnubia & Obiora (2019)[2]: "Effect of tax incentives on economic growth in Nigeria" : تسلط الدراسة الضوء على أهمية التحفيزات الضريبية وتأثيراتها على النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام بيانات النشرة الإحصائية للبنك المركزي لنيجيريا CBN بين سنوات 2007 و 2016. وتطبق الدراسة أسلوب تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS. وخلصت الدراسة إلى أن المخصص السنوي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وهو ما يشير إلى

تأثير التحفيزات الضريبية في زيادة النمو الاقتصادي. في حين أن مخصص الاستثمار له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وأن هذا النوع من التحفيزات ليس فعالا في تعزيز النمو الاقتصادي في البلاد .

– دراسة Ugwu et al (2021)[3]: **"Tax Incentives and Economic Growth: Is Incentives Good for Economic Growth in Nigeria"**: تسلط الدراسة الضوء على تأثير التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي في نيجيريا مع التركيز على ضريبة أرباح الشركات، إعادة الاستثمار، ورسوم الاستيراد. واستخدم الباحثان بيانات السلاسل الزمنية بين سنوات 1987 و 2018. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الحوافز الضريبية مرتبطة بشكل كبير بالناتج المحلي الخام GDP، مما يشير إلى أن التحفيزات الضريبية مفيدة للنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال فترة الدراسة. وأن الرفع في معدل الضريبة على أرباح الشركات قد أدى إلى انخفاض الاستثمارات الخاصة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

I.7– التحفيزات الجبائية:

I.7.1– مفهوم التحفيزات الجبائية: تعتبر التحفيزات الجبائية إجراء استثنائي من النظام الضريبي المرجعي هدفه التخفيف في معدل الضريبة، وعاءها أو الالتزامات المتعلقة بها[4]. وبالتالي فهي إنفاق مالي غير مباشر يمنح لبعض الأعوان الاقتصاديين شرط الالتزام بشروط معينة محددة قانونا، وتهدف إلى توجيه سلوك معين أو تطوير نشاط أو منطقة ما. وقد عرفتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها : مجموعة القوانين واللوائح والممارسات التي تؤدي إلى تقليل أو تأجيل الضرائب المستحقة عن عدد من دافعي الضرائب مقارنة بنظام الضرائب المرجعي[5]. وقد أحصت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خمسة أشكال رئيسية للتحفيزات وهي : التخفيضات، الإعفاءات، الخصومات، التأجيلات والقروض الضريبية. وهي إجراءات تهدف إلى إخضاع المكلف لمعدلات أقل من تلك المستخدمة في النظام الضريبي المرجعي أو إلى تقليص الوعاء الضريبي الخاضع. بغرض تشجيع ممارسة أنشطة معينة[6].

في الجزائر، ومن خلال تحليل مختلف القوانين الجبائية لسنة 2023 وقانون الاستثمار، نلاحظ اهتمام المشرع الجزائري بمنح العديد من الامتيازات الجبائية تكريسا لأهداف السياسة الجبائية في تطوير القطاعات المهمة، كالإنتاج والصناعة والتصدير والسياحة والقطاع المالي والمصرفي، بالإضافة إلى الاستمرار في دعم المقاولاتية (ANSEJ/ANDI) منذ سنة 1995. وحديثا الاهتمام باقتصاد المعرفة وتطوير المؤسسات الناشئة.

I.7.2– تكلفة التحفيزات الجبائية في الجزائر خلال الفترة (1995–2021): نظرا للتكاليف المعتبرة للتحفيزات الجبائية وتأثيرها على الإيرادات الضريبية في المدى القصير، فإنه من الضروري تصميم سياسة تحفيزات جبائية وفق نظام تحكمه العديد من الشروط لتكون ذات فعالية على المدى المتوسط والطويل[7].

الشكل (1): تكلفة التحفيزات الجبائية في الجزائر للفترة 1995–2021 (الوحدة = مليون دج)

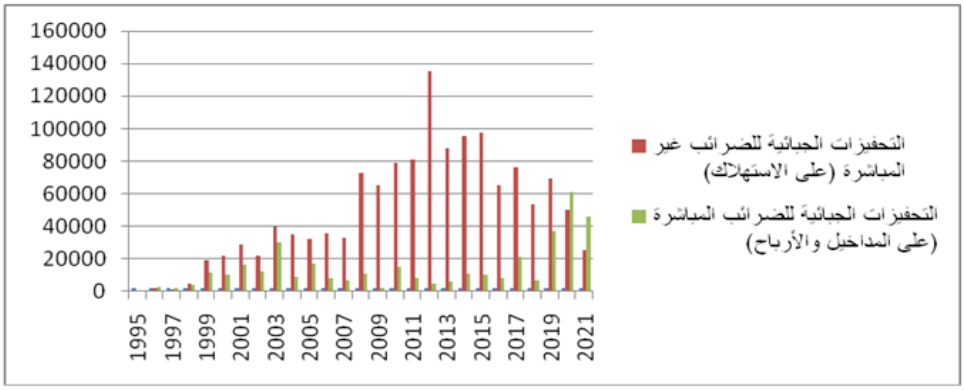

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للضرائب – وزارة المالية، الجزائر.

عند تحليل المعطيات المتعلقة بالتحفيزات المتحصل عليها من المديرية العامة للضرائب بوزارة المالية ومقارنتها بمجموع التحفيزات الموضوعة ضمن القوانين الجبائية وقانون الاستثمار، يتضح أن المعطيات المتحصل عليها، تتعلق فقط بحجم النفقات الضريبية الممنوحة في إطار أجهزة دعم المقاولاتية (ANSEJ/ANDI). لتبقى التحفيزات الأخرى المشرعة ضمن القانون الضريبي العام، القانون الجمركي والاتفاقيات الجبائية غير معروفة القيمة، نظرا لعدم وجود منظومة تقييم شاملة لكل التحفيزات الجبائية من طرف المديرية العامة للضرائب. وبالتالي فإن التكلفة الحقيقية للتحفيزات الجبائية لا يمكن أن يتم إحصاءها إلا من خلال تكريس آليات الحوكمة الجبائية لسياسات الإنفاق الجبائي حسب توصيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[8].

I.8- النمو الاقتصادي :

I.8.1- مفهوم النمو الاقتصادي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات: يعرف النمو الاقتصادي بأنه : "الزيادة في الدخل أو الناتج الوطني الحقيقي في فترة زمنية معينة، بما يسمح بالزيادة في متوسط دخل الفرد منه خلال فترة زمنية معينة"[9]. أما النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات يقاس بالناتج الداخلي الخام مع استبعاد القيم المضافة السنوية لنشاط القطاع النفطي.

I.8.2- تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة 1995-2021: يتم قياس الناتج الداخلي الخام بإحدى الطرق التالية : طريقة الإنفاق، طريقة الدخل أو طريقة الإنتاج. وطريقة الإنتاج أو القيمة المضافة التي تولدها مختلف القطاعات هي الطريقة الأكثر شيوعا، لأنها تجنب تكرار الحساب لبعض السلع في الحساب، وتعرف القيمة المضافة أنها صافي الإنتاج في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية باستبعاد السلع الوسيطة[10].

الشكل (2): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة 1995-2021 (الوحدة = مليون دج)

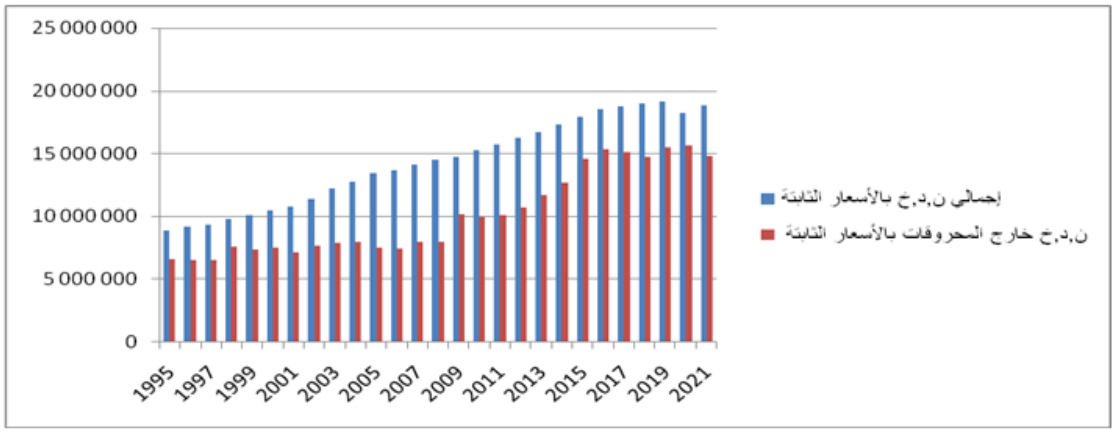

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات موقع الديوان الوطني للإحصاء[11] وموقع بنك الجزائر[12].
(تاريخ زيارة المواقع 10 و2023/09/11).

في الجزائر، غطت الدراسة الفترة من 1995 إلى 2021. حيث اشتملت على مرحلتين مهمتين مر بهما الاقتصاد الجزائري. وهما مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح على السوق (1990-1999). ومرحلة البرامج التنموية الخماسية (2000-2019) ومن الجدول نلاحظ أن المرحلتين قد شهدتا تباينا في تطور حجم النمو الاقتصادي، إلا أن معدلات النمو بقيت دائما موجبة. أما النسبة السنوية المتوسطة لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام فقد بلغت 30% خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى سنة 2021.

I.9- علاقة السياسة الجبائية بالنمو الاقتصادي: تعددت النظريات الرابطة بين الجباية والنمو الاقتصادي، ومن أبرزها نماذج الكينزيين المحدثين مثل نموذج (Smith and white) الذي يدرس أثار السياسة المالية بصفة عامة والسياسة الجبائية بصفة جزئية على معدلات النمو الاقتصادي في الأجل القصير. أما النماذج الديناميكية طويلة الأجل مثل نموذج (Kurihara) فإنه يبرز الدور الجزئي الذي تلعبه السياسة الجبائية ضمن السياسة الاقتصادية في تحقيق التوازن على المدى الطويل. كما أبرزت النماذج النيو-كلاسيكية، دور الجباية كمتغير محفز للنمو المتوازن، حيث يتم استخدام الجباية لتوجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل للنمو ومن أمثلة ذلك (نموذج Sato and Cornwall)[13]. وهذا ما جعل من المهم دراسة أثر التحفيزات الجبائية كأداة جزئية ضمن السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي. وذلك للنظر في مدى فعالية السياسات الجبائية في تطوير النمو الاقتصادي وتحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر.

II - الطريقة والأدوات :

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية OLS، لتحديد العلاقة بين متغيرين مستقلين هما : التحفيزات الجبائية على الضرائب غير المباشرة والتحفيزات الجبائية على الضرائب المباشرة ومتغير تابع وهو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات باستخدام برنامج Eviews13. **أنظر دراسة (Nnubia & Obiora, 2019)**[14].

II.1- التحليل الوصفي والبياني لمتغيرات الدراسة: قبل الدراسة القياسية، يتم التعريف بمتغيرات الدراسة وتحليل الإحصاءات البيانية والوصفية لهذه المتغيرات ثم دراسة كل متغير على حدى من خلال تتبع تطوراتها عبر الزمن.

1.1.II – متغيرات الدراسة ومصدر البيانات: في هذه الدراسة تم استخدام نموذج من متغيرين مستقلين ومتغير تابع. والجدول الموالي يوضح مصدر ووحدة قياس هذه المتغيرات، بالإضافة إلى نوع العلاقة التي تجمع بينها في الدراسة ورموزها في النموذج ومدة الدراسة. وقد تم إدراج القيم الحقيقية لهذه المتغيرات وذلك بقسمة قيم أسعارها الجارية (الاسمية) على مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC).

الجدول (1): التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	مصدر البيانات	وحدة القياس	الرمز	مدة الدراسة
الامتيازات الجبائية (على الضرائب غير المباشرة)	متغير مستقل	وزارة المالية– المديرية العامة للضرائب	مليون دج	X1	الفترة من 1995 إلى 2021
الامتيازات الجبائية (على الضرائب المباشرة)	متغير مستقل	وزارة المالية– المديرية العامة للضرائب	مليون دج	X2	
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	متغير تابع	–الديوان الوطني للإحصاء. –بنك الجزائر	مليون دج	Y	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مصادر البيانات الموضحة في الجدول أعلاه.

2.1.II – التحليل البياني لمتغيرات الدراسة: تبين الأشكال أدناه، تطورات كل من المتغير التابع Y والمتغيرات المفسرة X1 وX2 للفترة من 1995 إلى غاية 2021.

الشكل (3): تطورات المتغير Y للفترة 1995–2021

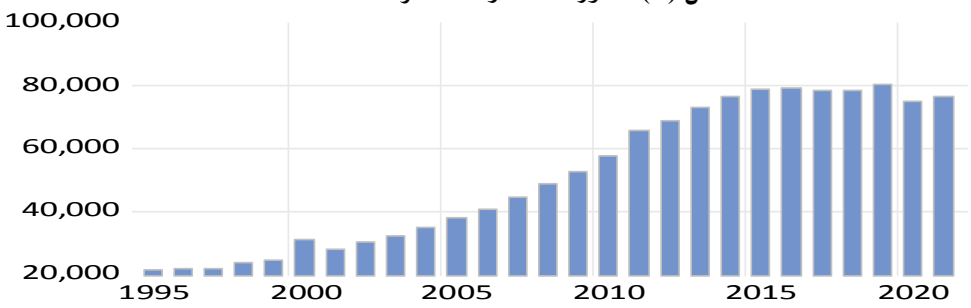

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

يظهر من الشكل رقم (3) تصاعدية منحنى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بالقيم الحقيقية، إلى غاية 2015 أين تظهر جليا استقرارية المتغير إلى غاية 2021.

الشكل (4): تطورات المتغير X1 للفترة 1995–2021

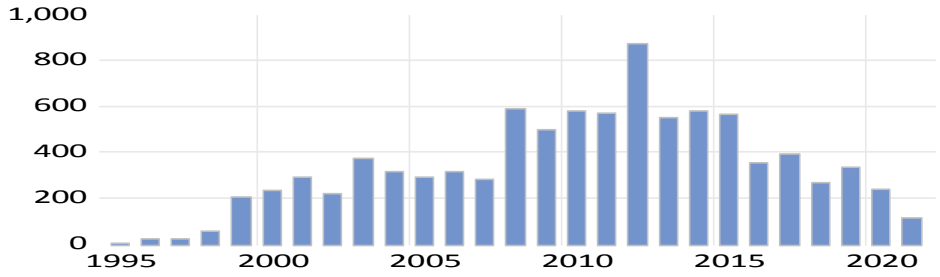

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

يظهر من الشكل رقم (4) تصاعدية التحفيزات الجبائية الخاصة بالضرائب غير المباشرة (إعفاءات على ضريبة القيمة المضافة) إلى غاية 2012. ثم تنازلها التدريجي إلى غاية 2021.

الشكل (5): تطورات المتغير X2 للفترة 1995–2021

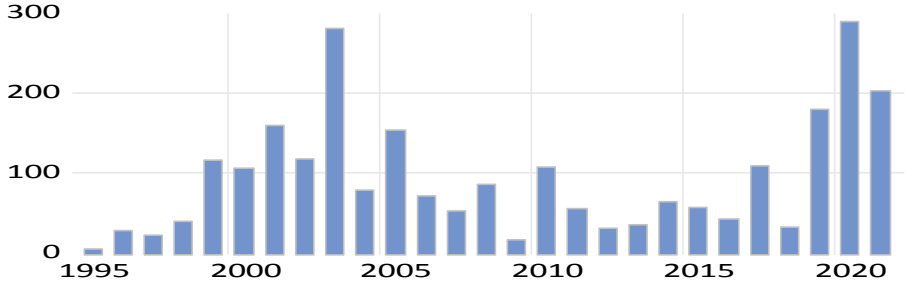

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

يظهر من الشكل رقم (5) تصاعدية التحفيزات الجبائية الخاصة بالضرائب المباشرة (إعفاءات وتخفيضات على ضرائب المداخيل والأرباح) إلى غاية 2003. ثم تنازلها إلى غاية 2009. ثم تصاعدها من جديد إلى نهاية فترة الدراسة.

II.3.1 – التحليل الوصفي:

II.1.3.1 – الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: تهتم الدراسة الإحصائية للمتغيرات المعنية بوصف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل متغير على حدى والمقارنة فيما بينها، النتائج مبينة في الملحق رقم (1) وملخصها فيما يلي:

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	X2	X1	Y
المتوسط الحسابي	93.88889	337.9094	51058.26
أعلى قيمة	289.0000	872.6733	80068.04
أدنى قيمة	5.000000	2.133070	21181.41
الانحراف المعياري	75.33889	211.1655	22512.87

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

من خلال الإحصائيات المبينة في الجدول رقم (2) يلاحظ عموما أن متوسطات المتغيرات تعكس ارتفاع الامتيازات الخاصة بالضرائب غير المباشرة (337) بالمقارنة مع تلك الخاصة بالضرائب المباشرة (93). في حين بلغ المتوسط الحسابي للناتج الداخلي خارج المحروقات (51058). فيما كان الانحراف المعياري للامتيازات الخاصة بالضرائب غير المباشرة مرتفعا (211) على الانحراف المعياري للتحفيزات الخاصة بالضرائب المباشرة (75). أما الانحراف المعياري للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات فقد بلغ (22512).

II.2.3.1 – مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة: في سبيل دراسة العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وجب أولا التحقق من وجود علاقة بين المتغيرات بواسطة تحليل معاملات الارتباط بيرسون.

الجدول (3): يبين الارتباطات بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

المتغيرات	Y
X1	0.561024
X2	0.094713

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

يتضح من الجدول رقم (3) والملحق رقم (2) أن لكل المتغيرات المستقلة علاقات ارتباط موجبة مع المتغير التابع. مع وجود علاقة طردية جيدة وذات دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5% بين المتغير المستقل X1 والمتغير التابع Y، بدرجة ارتباط وصلت إلى 56%. أيضا، وجود علاقة طردية ضعيفة جدا دون دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5% بين المتغير المستقل X2 والمتغير التابع Y، بدرجة ارتباط فاقت بقليل9%.

في الملحق رقم (3) تظهر سحابة الانتشار بوضوح وجود العلاقة الخطية بالنسبة للمتغير الأول مؤكدة النتائج السابقة، أما علاقة المتغير الثاني X2 فتظهر أن العلاقة الخطية عكسية وهو ما سنتحقق منه من خلال نتائج التقدير.

II.2 – الدراسة القياسية: بعد توصيف المتغيرات والتحقق من الفرضيات الأولية، يتم تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية، ثم عرض النتائج إحصائيا وقياسيا ومناقشتها اقتصاديا.

II.1.2 – تقدير النموذج: في هذه المرحلة يتم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى (OLS). حيث المعادلة تبين العلاقة الدالية التي تربط الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (Y) بالمتغيرين التحفيزات الجبائية للضرائب غير المباشرة (X1) والتحفيزات الجبائية للضرائب المباشرة (X2).

مع توقع أن يكون للمتغيرين المستقلين أثر موجب على Y. حيث النتائج مبينة في الملحق رقم (4) وملخص التقدير كما يلي :

$$Y = 26365.6217944 + 61.1278933745*X1 + 42.9971193324*X2$$

(49.99) (17.8) (8747.9)

[0.86] [3.43] [3.01]

R^{-2}= 0.2799 F-test= 6.0532 DW= 0.3157

حيث الوحدة هي مليون دينار جزائري وبالأسعار الثابتة، سنة الأساس 2001، ما بين القوسين الانحراف المعياري، وما بين الحاضنتين هي إحصائية ستودنت. ويظهر من النتائج أن التقدير جيد عموما لكن بوجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. إضافة إلى عدم معنوية الحد الثابت. حيث يظهر الملحق رقم (5) من خلال اختبار LM أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع تساوي 0.0001 أقل من درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا. لأجل ذلك لابد من إزالة هذا المشكل القياسي.

II.2.2 – تقدير النموذج المحسن: يعاد تقدير المعادلة بعد تحسين النموذج بطريقة الانتقال من العام إلى الخاص (GETS) التي تكشف عن القيم المتطرفة والفواصل الهيكلية بإضافة بعض المؤشرات (IIS, SIS, TIS) ، **أنظر دراسة (Castle et al., 2015)**[15].

وبعد التقدير تم الكشف عن خمس مركبات للاتجاه العام (TIS) : الأولى من سنة 1997 إلى 2007، الثانية من 2008 إلى 2010، الثالثة خاصة بسنة 2011، الرابعة خاصة بسنة 2012 والخامسة من 2013 إلى 2021. نتائج تقدير النموذج المحسن مبينة في الملحق رقم (6)، والجدول الموالي يلخص النتائج:

الجدول 4: يوضح نتائج تقدير النموذج بعد التحسين

المتغيرات	C	X1	X2	Trend 1997	Trend 2008	Trend 2011	Trend 2012	Trend 2013
المعالم	21720.1	14.7865	-24.443	1803.84	3520.66	-6169.2	11882.7	-9382.1
إحصائية T	34.9885	3.19504	-4.8762	9.87156	6.89343	-2.7751	3.08521	-5.1704
قيمة P	0.0001	0.0048	0.0003	0.0001	0.0001	0.0121	0.0061	0.0001
المؤشرات الإحصائية	F	DW	R^2	$\overline{R}^2$	LM	White	J-B	RESET
الإحصائية	810.493	2.45455	0.99666	0.99543	2.264	2.13513	0.6296	2.3112
قيمة P	0.4873	-	-	-	0.1324	0.952	0.7299	0.1294

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

II.2.2.1– الاختبارات التشخيصية :

II.2.2.1.1– اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: يقرر اختبار جاك بيرا ما إذا كانت بواقي التقدير تتوزع طبيعيا أم لا؟ حيث قبول فرضية العدم يعني أن البواقي تتوزع طبيعيا وهو شرط ضروري في العينات الصغيرة مثل عينة هذه الدراسة التي لا تتعدى27 مشاهدة. ويلاحظ في الجدول رقم (4) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار تساوي 0.729 والتي تفوق درجة المعنوية 5% أنها تتوزع طبيعيا كما يؤكدها الشكل الجرسي لتوزيع الأخطاء في الملحق رقم (8).

II.2.2.1.2– اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء يجرى اختبار LM الذي تنص فرضية العدم لإحصائية الاختبار عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير. ومن خلال الجدول رقم (4) والملحق رقم (10) يلاحظ أن القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع تساوي 0.132، وهي أكبر من 5% درجة المعنوية وبالتالي لا وجود لمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

II.2.2.1.3– اختبارات ثبات تباين الأخطاء: يتحقق اختبار وايتمن ثبات أو اختلاف تباين الأخطاء، حيث تنص فرضية العدم على تحقق فرضية ثبات تباين الأخطاء. ويظهر من الجدول رقم (4) والملحق رقم (11) أن تباين الأخطاء متجانس حسب القيمة الاحتمالية لإحصائية كاي تربيع التي تساوي 0.952 وهي أكبر من 5% درجة المعنوية. وبالتالي لا وجود لمشكلة اختلاف التباين بين بواقي التقدير.

II.2.2.2– اختبارات الحساسية :

II.2.2.2.1– اختبار جودة التوصيف: يقرر اختبار RESET ما إذا كان النموذج المقدر محدد بصفة جيدة، دون إضافة أو حذف متغيرات مهمة ضمن المتغيرات المستقلة. حيث قبول فرضية العدم يعني أن النموذج جيد التوصيف مما يزيد من صدقية الاعتماد على نتائج التقدير. ونلاحظ في الجدول رقم (4) والملحق رقم (12) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.129 أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي فالنموذج موصف بدقة عالية.

II.2.2.2.2– اختبار استقرارية المعالم: لأجل اختبار مدى استقرار معالم النموذج على طول فترة الدراسة نجري اختبارCUSUM واختبار CUSUM of Squares، حيث تظهر من الملاحق (13) و(14) أن الرسم البياني الممثل بالخط الأزرق والذي يعبر عن البواقي المعاودة ومربع البواقي المعاودة يقع داخل فترات الثقة (الخطوط الحمراء). وبالتالي فالنموذج مستقر والمعالم ثابتة على طول فترة الدراسة.

III– النتائج ومناقشتها :

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها ثم ربطها بفرضيات الدراسة. ومن خلال ما سبق يمكن كتابة المعادلة المقدرة للنموذج بالصيغة أدناه مع رصد الملاحظات التالية:

Y = 21720.173 + 14.786*X1 – 24.443*X2 + 1803.842*@TRENDBR("1997") +
3520.664*@TRENDBR("2008") – 6169.257*@TRENDBR("2011") +
11882.705*@TRENDBR("2012") – 9382.159*@TRENDBR("2013)"

III.1– التحليل الإحصائي :

III.1.1– جودة التوفيق وجودة النموذج : النموذج المقدر يمتاز بجودة التوفيق إذ أن 99% من التغيرات في المتغير التابع Y مفسرة بتغيرات متغيرات التحفيزات الضريبية X1 وX2. وهذا المؤشر معنوي إحصائيا بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0001 وهي أقل بكثير من درجة المعنوية 5% المعتمدة في دراستنا، وبالتالي فالنموذج له معنوية عالية جدا.

III.1.2– المعنوية الإحصائية للمعالم: بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن معلمة الحد الثابت تشير إلى أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات يتوقع له أن يزيد عن المستوى الحالي بـــ21720.17 مليون دج إذا افترضنا أن متغيرات التحفيزات الضريبية المفسرة غير مؤثرة. وهذا التوقع له دلالة إحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5%.

بالنسبة للمتغيرات المفسرة فإن زيادة التحفيزات الضريبية للضرائب غير المباشرة بواحد مليون دج تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـــ 14.78653 مليون دج بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0048 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

يلاحظ أيضا أن زيادة التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة بواحد مليون دج تؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـــ 24.44386 مليون دج بافتراض ثبات العوامل الأخرى. وهذا الأثر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 والتي تقل عن درجة المعنوية 5%.

في حين أن زيادات الاتجاه العام اختلفت من سنة لأخرى حيث كل زيادة بوحدة واحدة أدت إلى زيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر ابتداء من سنة 1997 إلى سنة 2007 بـــ 1803.842 مليون دج كل سنة بافتراض ثبات العوامل الأخرى. ثم بمقدار 3520.665 مليون دج كل سنة ابتداء من سنة 2008 إلى سنة 2010. ثم خفض الاتجاه العام الناتج الداخلي الخام بمقدار 6169.257 مليون دج سنة 2011. ثم أثر فيه بالزيادة سنة 2012 بمقدار 11882.71 مليون دج. ثم بانخفاض قدره 9382.160 مليون دج كل سنة من سنة 2013 إلى سنة 2021. وهذه التأثيرات كلها معنوية عند درجة المعنوية 5% مثلما هو موضح في الجدول (4) أعلاه.

III.2– التحليل الاقتصادي للنتائج : ويتم تفسير تأثيرات التحفيزات الضريبية التي تمارسها على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1995–2021. باستخدام نموذج قياسي مقدر بطريقة المربعات الصغرى OLS. ومن النتائج المرفقة، يمكن استنتاج ما يلي:

– الفرضية الأساسية: الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 1995–2021 يتأثر بشكل إيجابي بحجم التحفيزات الضريبية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية.

– الفرضية الثانوية الأولى: التحفيزات الضريبية للضرائب غير المباشرة (X1) لها تأثير إيجابي كبير على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر.

– الفرضية الثانوية الثانية: التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة (X2) لها تأثير إيجابي متوسط على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر. وفيما يلي تفسير لنتائج النموذج:

III.2.1– التأثير الإيجابي للتحفيزات الضريبية : تشير النتائج إلى أن التحفيزات الضريبية المقدمة من طرف الدولة الجزائرية لها تأثير إيجابي على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. ويمكن تفسير ذلك من حقيقة أن هذه التحفيزات تؤدي إلى زيادة ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية، مما يزيد من العملية الإنتاجية وبالتالي خلق قيمة مضافة والمساهمة في النمو الاقتصادي خارج المحروقات. كما يمكن تفسير التأثير الإيجابي للتحفيزات الضريبية على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من خلال عدة عوامل، منها:

– زيادة الطلب الكلي: يؤدي تخفيض الضرائب إلى زيادة القوة الشرائية للمؤسسات، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات.

– زيادة الاستثمار: يؤدي تخفيض الضرائب على الشركات إلى زيادة الأرباح، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار في الإنتاج والتوسع في الإنفاق.

– تحسين الكفاءة الاقتصادية: يؤدي تخفيض الضرائب إلى خفض التكاليف التي تتحملها الشركات والأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية.

نتيجة لذلك، يمكن إثبات صحة الفرضية الأساسية التي تنص على أن "الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة 1995-2021 يتأثر بشكل إيجابي بحجم التحفيزات الضريبية".

III.1.2.1- التأثير الإيجابي الكبير للتحفيزات الضريبية للضرائب غير المباشرة : تشير النتائج إلى أن التحفيزات الضريبية للضرائب غير المباشرة، (الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة)، لها تأثير إيجابي كبير على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. ويمكن تفسير ذلك من واقع أن الضرائب غير المباشرة تمنح بشكل أكبر للمؤسسات لاقتناء استثمارات جديدة تساهم في عملية الإنتاج وفي خلق قيمة مضافة. وبالتالي، فإن تخفيض الضرائب غير المباشرة يؤدي إلى زيادة أكبر في إنتاج السلع والخدمات، مما يساهم في النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

نتيجة لذلك، يمكن إثبات الفرضية الثانوية الأولى التي تنص على أن "التحفيزات الضريبية للضرائب غير المباشرة لها تأثير إيجابي كبير على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر".

III.1.2.2- التأثير السلبي للتحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة : يشير التأثير السلبي للتحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر إلى أن زيادة هذه التحفيزات قد تؤدي إلى انخفاض الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. ويمكن تفسير هذا التأثير من خلال عدة عوامل، منها:

– انخفاض الإيرادات الحكومية : حيث أن التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية، ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خارج المحروقات. على سبيل المثال، قد يؤدي انخفاض الإنفاق الحكومي على قطاعات التعليم والصحة إلى انخفاض جودة التعليم والمنظومة الصحية، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية الاقتصادية.

– زيادة العجز المالي والتضخم : حيث أن التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة قد تؤدي إلى زيادة العجز المالي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي قد يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خارج المحروقات. بتعبير آخر، يمثل العجز المالي الفرق بين الإيرادات والنفقات الحكومية. فعندما تزيد الحكومة من الإنفاق الحكومي دون زيادة إيراداتها، فإنها تخلق عجزًا ماليا. يمكن أن يؤدي هذا العجز المالي إلى زيادة الدين الداخلي ، وعرض نقدي أكثر من المطلوب، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

– انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر: حيث أن التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة الموجهة للمؤسسات المحلية قد تؤدي إلى تنافسية داخلية شديدة، مما يتسبب في انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا الأمر قد يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي خارج المحروقات.

– انخفاض كفاءة السوق: حيث أن التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة قد تؤدي إلى تشويه السوق، مما قد يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الاقتصادية. على سبيل المثال، قد يؤدي إعفاء الشركات من دفع ضريبتي الدخل والأرباح إلى زيادة أرباح الشركات المستفيدة من التحفيزات دون الأخرى غير المستفيدة، مما قد يؤدي إلى تنافسية كبيرة غير عادلة. وفي بعض الأحيان انسحاب عدد معتبر من الشركات من السوق.

– انخفاض ثقة المستثمرين: حيث أن التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة قد تؤدي إلى انخفاض ثقة المستثمرين، مما قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمار. على سبيل المثال، قد يعتقد المستثمرون أن الحكومة تحاول زيادة الإنفاق الحكومي على حساب الاستقرار المالي والتشريعات الضريبية، مما قد يؤدي إلى خفض الاستثمار.

نتيجة لما سبق، يمكن نفي الفرضية الثانوية الثانية التي تنص على أن "التحفيزات الضريبية للضرائب المباشرة لها تأثير إيجابي متوسط على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر".

III.1.2.3- التأثير الإيجابي للمتغير TREND : يشير المتجه الزمني TREND إلى أن الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر كان ينمو بشكل متذبذب ابتداء من سنة1997 مثلما هو موضح في الملحق رقم (8). ومع ذلك، فإن هذه التأثيرات تعتبر ضخمة مقارنة بتأثير التحفيزات الضريبية.

يمكن تفسير المتجه الزمني TREND على أنه عامل أو عدة عوامل خارجية تؤثر على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر. ويمكن أن يشمل العوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية. على سبيل المثال، قد يؤدي التغيير في النظام السياسي إلى زيادة أو نقصان الاستثمار الأجنبي المباشر، مما قد يؤثر على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. أو أن التطور التكنولوجي كلما زاد فإنه يزيد من معدلات النمو الاقتصادي خارج المحروقات، ونفس التفسير بالنسبة للنمو الديمغرافي أو التغير في التشريعات والقوانين.

IV- الخلاصة :

لقد هدفت دراستنا إلى قياس مدى تأثير التحفيزات الجبائية على الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات في الجزائر. وهذا لمعرفة تأثير السياسة الجبائية معرفة بأحد أهم أدواتها على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ومدى خدمتها لسياسة التنوع الاقتصادي في البلاد.

وبغرض اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية تتجه من التحفيزات الجبائية إلى الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات. وتم إثبات الفرضية الثانوية الأولى التي تنص على أن "التحفيزات الضريبية للضرائب غير المباشرة (ضرائب الاستهلاك) لها تأثير إيجابي كبير على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر". وأن زيادة التحفيزات الجبائية للضرائب غير المباشرة بواحد 1 مليون دج تؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـــ 14.78653 مليون دج. وتم نفي الفرضية الثانوية الثانية التي تنص على أن "التحفيزات الجبائية للضرائب المباشرة (ضرائب المداخيل والأرباح) لها تأثير إيجابي متوسط على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر"، وبالتالي إثبات أن زيادة التحفيزات الجبائية للضرائب المباشرة بواحد 1 مليون دج تؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بـــ 24.44386 مليون دج، وأن تأثير التحفيزات الجبائية للضرائب المباشرة سلبي على الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات للجزائر.

وبالتالي فقد تم إثبات نجاعة سياسة التحفيزات على ضرائب الاستهلاك وأن لها دور مهم وفعال في تطوير النمو الاقتصادي وفي خدمة سياسة التنوع التي تنتهجها الجزائر خارج قطاع المحروقات. وعدم نجاعة التحفيزات على ضرائب المداخيل والأرباح وأثرها السلبي على النمو الاقتصادي. ومن خلال نتائج الدراسة، تم صياغة **التوصيات** الآتية :

- إخضاع التحفيزات الضريبية لقواعد الحوكمة الضريبية التي تتطلب الشفافية والرصد والتقييم؛
- تحديد مسبق للأهداف المرجوة من منح التحفيزات الضريبية ضمن السياسات الاقتصادية والجبائية؛
- إعداد قواعد بيانات وأنظمة معلومات تمكن من حساب تكلفة التحفيزات الجبائية؛
- التأكد من فعالية التحفيزات الممنوحة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة ومراجعتها الدورية؛
- إلغاء التحفيزات الضريبية غير الفعالة والتي تكبد الميزانية خسائر كبيرة دون فائدة على النمو الاقتصادي.

– ملاحق:

الملحق رقم 1: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date: 10/22/23
Time: 22:14
Sample: 1995 2021

	Y	X1	X2
Mean	51058.26	337.9094	93.88889
Median	48763.20	316.1771	71.00000
Maximum	80068.04	872.6733	289.0000
Minimum	21181.41	2.133070	5.000000
Std. Dev.	22512.87	211.1655	75.33889
Skewness	0.037284	0.381148	1.214410
Kurtosis	1.359182	2.886471	3.818216
Jarque-Bera	3.035074	0.668233	7.389728
Probability	0.219251	0.715970	0.024851
Sum	1378573.	9123.554	2535.000
Sum Sq. Dev.	1.32E+10	1159362.	147574.7
Observations	27	27	27

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 2: مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/22/23 Time: 22:16
Sample: 1995 2021
Included observations: 27

Correlation Probability	Y	X1	X2
Y	1.000000 -----		
X1	0.561024 0.0023	1.000000 -----	
X2	0.094713 0.6384	-0.085767 0.6706	1.000000 -----

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 3: العلاقة الخطية للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع

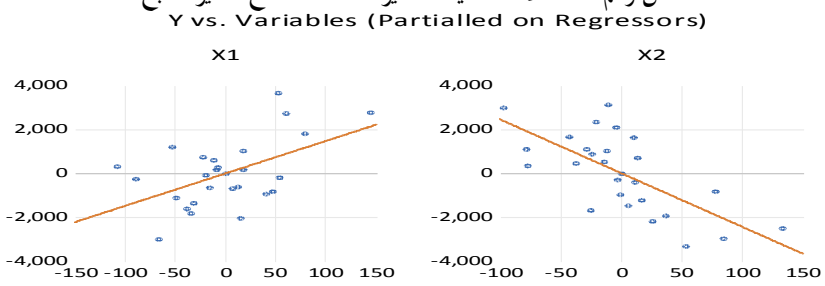

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 4: نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 10/22/23 Time: 22:11
Sample: 1995 2021
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	26365.62	8747.990	3.013906	0.0060
X1	61.12789	17.80814	3.432582	0.0022
X2	42.99712	49.91398	0.861424	0.3975

R-squared	0.335300	Meandependent var	51058.26
Adjusted R-squared	0.279908	S.D. dependent var	22512.87
S.E. of regression	19104.02	Akaike info criterion	22.65762
Sumsquaredresid	8.76E+09	Schwarz criterion	22.80161
Log likelihood	-302.8779	Hannan-Quinn criter.	22.70044
F-statistic	6.053256	Durbin-Watson stat	0.315736
Prob(F-statistic)	0.007439		

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 5: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Nullhypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	61.38172	Prob. F(1,23)	0.0000
Obs*R-squared	19.64059	Prob. Chi-Square(1)	0.0000

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 6: نتائج تقدير النموذج بعد التحسين

DependentVariable: Y
Method: Least Squares
Date: 10/22/23 Time: 22:11
Sample: 1995 2021
Included observations: 27
No d.f. adjustment for standard errors& covariance
Indicator Saturation: TIS, 25 indicators searched over 2 blocks
5 TIS variables detected

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21720.17	620.7794	34.98855	0.0000
X1	14.78653	4.627958	3.195043	0.0048
X2	-24.44386	5.012878	-4.876213	0.0001
@TRENDBR("1997")	1803.842	182.7311	9.871563	0.0000
@TRENDBR("2008")	3520.665	510.7276	6.893430	0.0000
@TRENDBR("2011")	-6169.257	2223.066	-2.775112	0.0121
@TRENDBR("2012")	11882.71	3851.496	3.085218	0.0061
@TRENDBR("2013")	-9382.160	1814.578	-5.170436	0.0001

R-squared	0.996662	Meandependent var	51058.26
Adjusted R-squared	0.995433	S.D. dependent var	22512.87
S.E. of regression	1521.486	Akaike info criterion	17.73396
Sumsquaredresid	43983462	Schwarz criterion	18.11791
Log likelihood	-231.4084	Hannan-Quinn criter.	17.84813
F-statistic	810.4932	Durbin-Watson stat	2.454556
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 7: بواقي تقدير النموذج

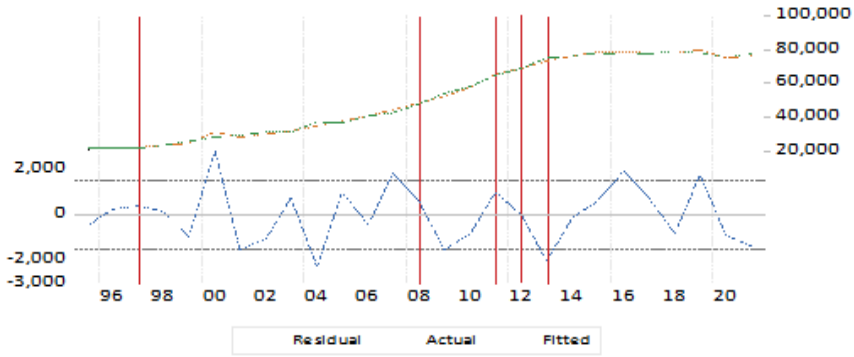

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 8: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

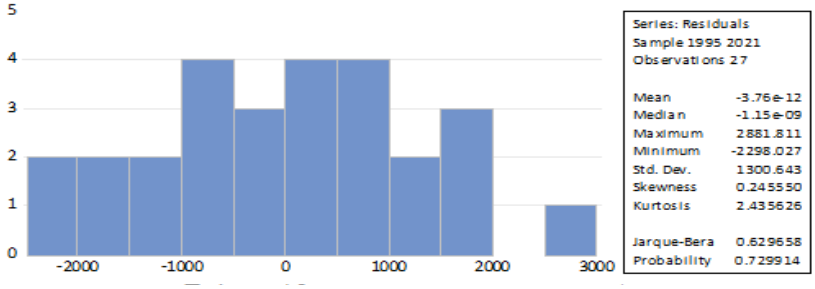

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 9: نتائج اختبار مصور الارتباط بين أخطاء النموذج

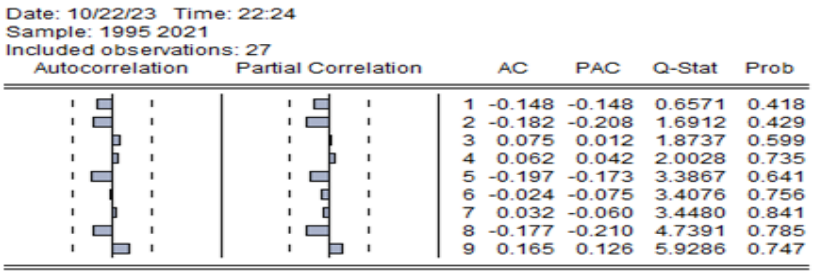

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 10: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Nullhypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	1.647481	Prob. F(1,18)	0.2156
Obs*R-squared	2.264005	Prob. Chi-Square(1)	0.1324

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 11: نتائج اختبار ثبات التباين للنموذج

HeteroskedasticityTest: White

Nullhypothesis:Homoskedasticity

F-statistic	0.233075	Prob. F(7,19)	0.9718
Obs*R-squared	2.135136	Prob. Chi-Square(7)	0.9520
Scaledexplained SS	0.758956	Prob. Chi-Square(7)	0.9978

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 12: نتائج اختبار جودة توصيف النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: EQ02
Omitted Variables: Powers of fitted values from 2 to 3
Specification: Y C X1 X2 @TRENDBR("1997") @TRENDBR("2008") @TRENDBR("2011") @TRENDBR("2012") @TRENDBR("2013")

	Value	df	Probability
F-statistic	2.311293	(2, 17)	0.1294
Likelihood ratio	6.494177	2	0.0389

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 13: نتائج اختبار CUSUM

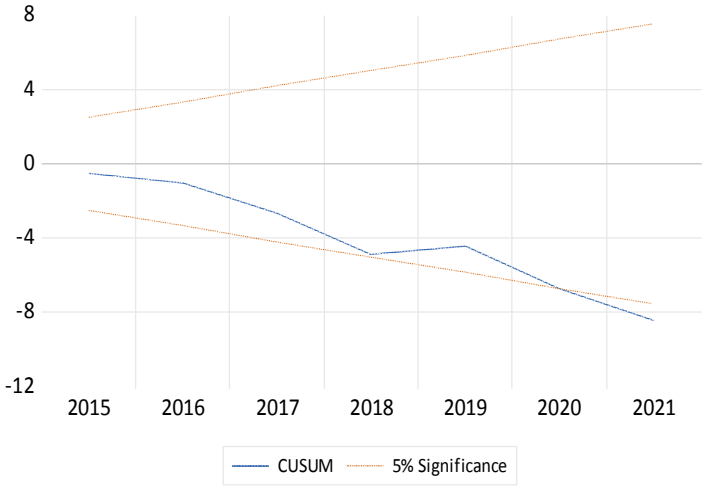

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

الملحق رقم 14: نتائج اختبار مربعات CUSUM

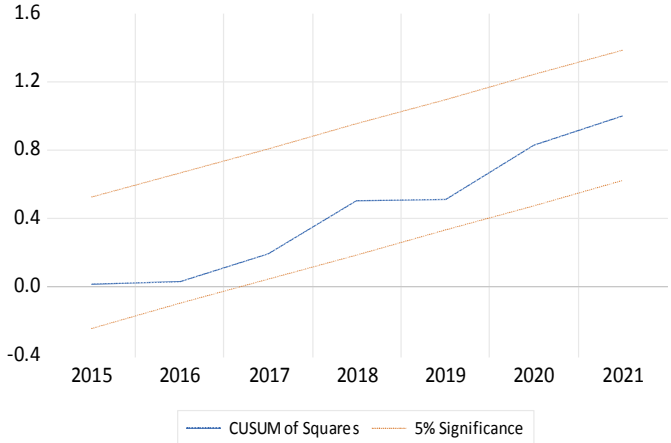

المصدر: إعداد الباحثين باستخدام برنامج Eviews 13

- الإحالات والمراجع:

[1] .Tedane, H., & Sime, Z. (2017). **The Impact of Tax Incentives on Sectoral Economic Growth in Ethiopia**. The Ethiopian Journal of Business and Economics, 7(1), Article(1).

[2] .Nnubia, I. C., & Obiora, F. C. (2019). **Effect of Tax Incentives on Economic Growth in Nigeria**. International Journal of Social Sciences and Conflict Management, 3(2), 142-160.

[3] .Ugwu, C. C., Inyang, E. E., & Soje, B. (2021). **Tax incentives and economic growth : Is incentive good for economic growth in Nigeria**. Proceedings of the 2nd Africa-Asia Dialogue Network (AADN) International Conference on Advances in Business Management and Electronic Commerce Research, pp 1-5. https://doi.org/10.1145/3440094.3440713.

[4] . ناصر مراد، (2002). **فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب: دراسة حالة الجزائر**، [أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير]، الجزائر: جامعة الجزائر 3، ص 151.

[5] . OECD, (2010). **Tax expenditures in OECD countries**. OECD Publishing. p 12. ISBN 978-92-64-07689-1 (visited 25/10/2023).

[6] . محمـــد بالهادي، عبد المجيد قدي (2018). **محاولة تقييم سياسات الإنفاق الضريبي في الجزائر على ضوء مبادئ الحوكمة الضريبية**، مجلة البشائر الاقتصادية 4(2)، الجزائر : جامعة طاهري محمـــد بشار، ص.ص 314□332.

[7] . عبد المجيد عفيف، عبد القادر عوينان، (2020). **فعالية الحوافز الضريبية في تطوير الاستثمار (حالة الجزائر خلال الفترة 2010–2018)**، مجلة العلوم الإنسانية 20(2)، الجزائر: جامعة محمـــد خيضر بسكرة، ص.ص 522□547.

[8] . مولود مليكاوي، (2016). **واقع الحوكمة الجبائية لسياسة الإنفاق الجبائي في الجزائر**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية 4(2)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلـــة، ص.ص 141□156.

[9] . محـــمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، (2010). **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص 73.

[10] . فطيمة نسمن، (2021). **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي : دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة (1990–2018)**، [أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير]، الجزائر: جامعة مستغانم، ص 109.

[11] . الديوان الوطني للإحصاء، المحاسبة الوطنية (1962–2020). على الخط: https://www.ons.dz/spip.php?article2869 (تاريخ الزيارة : 2023/09/10).

[12] . بنك الجزائر، أرشيف نمو الناتج المحلي (2020–2022). على الخط: https://www.bank-of-algeria.dz/croissance-du-pib/ (تاريخ الزيارة: 2023/09/11).

[13] . فوزية هيبور، دليلة طالب، (2023). **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1990–2019)**، les cahiers du mecas 19(1)، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، ص.ص 237–248.

[14] .Nnubia, I. C., & Obiora, F. C. (2019). Previous reference

[15] .Castle, J., Doornik, J., Hendry, D., & Pretis, F. (2015). **Detecting Location Shifts during Model Selection by Step–Indicator Saturation**. Econometrics, 3(2), pp 240–264.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

نور الدين دردوري، عبد الله عنيشل (2024)، أثر التحفيزات الجبائية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1995 إلى 2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 10 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص: 127-140.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف – غير تجاري – منع الاشتقاق 4.0 دولي** (CC BY-NC 4.0).

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Journal Of Quantitative Economics Stadies **is licensed under a** Creative Commons Attribution-Non Commercial license **(CC BY-NC 4.0).**